تطورات أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة (2010 – 2000)

ابراهيم بلقلة *

الملخص:

عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرون تطورات كبيرة و تقلبات مفاجئة ، حيث شهدت منذ سنة 2002 إلى غاية منتصف 2008 منحى تصاعديا ، في حين أنه وخلال النصف الثاني من سنة 2008 وبداية 2009 عرفت أسعار النفط تقلبات حادة ومفاجئة ، متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية لتعود للانتعاش والتحسن إبتداء من الربع الثاني من عام 2009 . وبالنظر إلى أن أغلب اقتصاديات الدول العربية قائمة على تصدير سلعة منفردة وهي النفط ، وفي ضوء هذه التطورات التي شهدتها أسعار النفط ، فقد انعكس ذلك على قيمة العوائد النفطية العربية مما أثر في نهاية المطاف على الأداء الاقتصادي لهذه المجموعة من الدول.

Abstract :

I knew oil prices during the first decade of the twentieth century a large developments and sudden swings, it witnessed since 2002 until half of 2008 grants upward, while during the second half of 2008 and early 2009 has been identified a sudden oil price volatility influenced by the repercussions of the crisis to return to the recovery and improvement from the second quarter of 2009. The most of the economies of Arab countries based on a single export commodity which is oil and this later reflected on the value of Arab oil revenues which effect at the end of economic performance for this group of countries.

مقدمة : لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال العقد الأول من القرن الحالي أجواء طفرة نفطية جديدة تجسدت في المنحى التصاعدي الذي عرفته أسعار النفط منذ عام 2002 وإلى غاية المنتصف الأول من عام 2008 ، بحيث توفرت خلال هذه الفترة قاعدة عريضة من وجهات النظر والآراء المتضاربة حول الأسباب الكامنة وراء الارتفاع غير

* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ـ بالشلف
BELKELLABRAHIM @ gmail.com

المسبوق الذي شهدته الأسعار ، والتي بلغت مستويات قياسية لم تكن متوقعة منذ سنوات قليلة. إلا أنه وخلال النصف الثاني من عام 2008 ألقت الأزمة المالية العالمية بضلالها على السوق النفطية والتي لم تكن بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ، وخلال هذه الفترة الوجيزة لم تتجاوز بضعة أشهر تخلت أسعار النفط عن المكاسب والتي حققتها على مدى يفوق عن ست(6) سنوات ونصف من الارتفاع المتواصل. ومع بدأ ظهور مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة بدء أسعار النفط في الانتعاش ومواصلة للمسار التصاعدي .

وبالنظر إلى أن قطاع النفط يلعب دورا حيويا في الاقتصاد العربي ، وتشكل العائدات النفطية العمود الفقري لاقتصاديات أغلب الدول العربية والمحرك الأساسي لعملية التنمية في الوطن العربي ، فإنه وفي ضوء التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2000 ــ 2010 ، تأثرت اقتصاديات الدول العربية من خلال مؤشراتها الكلية . وممّا سبق يتبادر إلى أذهاننا التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي انعكاسات تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000 ــ 2010 على اقتصاديات الدول العربية؟.

وبهدف الإجابة عن هذا التساؤلالتساؤل الرئيسي ولغرض الإلمام بمحتويات الموضوع ، سنتناول المحاور التالية:

أولا: موقع الدول العربية ضمن سوق النفط العالمية.

ثانيا: طفرة أسعار النفط خلال الفترة (2000 ــ 2008) وأهم أسبابها.

ثالثا: تحليل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2008 ــ 2010.

رابعا: تطور عائدات النفط العربية انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية

أولا ــ موقع الدول العربية ضمن سوق النفط العالمية:

يتضح لنا الدور الفاعل والموقع الحالي المتميز الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للبترول على خارطته العالمية من خلال مجموعة مؤشرات تتمثل في ، حجم الاحتياطيات ومستويات الإنتاج ، وكذا الدور المستقبلي للدول العربية في سوق النفط العالمية.

1 ــ احتياطات النفط العربية :

تمكنت الدول العربية بفضل الجهود التي بذلتها والمبالغ الضخمة التي استثمرتها خلال العقود الأربعة الماضية من أن تضاعف من حجم احتياطاتها النفطية وتنتقل بها من مستوى 353.4 مليار برميل في نهاية 1980 إلى 683.66 مليار برميل في عام 2010 ، أي أن

الإضافة الإجمالية على الاحتياطات النفطية التي تحققت في البلدان العربية خـــلال العقـــود الثلاثة الماضية قد بلغت 330.26 مليار برميل.

لقد شهدت احتياطات الدول العربية المؤكدة خلال الفترة 2002 ــ 2010 تطورا ملحوظا ، فخلال عام 2002 لم تكن الدول العربية تمتلك سوى 652.42 مليار برميل أي ما يشكل حوالي 58.59% من الاحتياطي العالمي الذي قد بلغ مستوى 1113.48 مليـــار برميل آنذاك ، وأخذ حجم الاحتياطات المؤكدة للدول العربية في الارتفـــاع إلى أن وصل إلى مستوى 683.66 مليار برميل عام 2010 رغم انخفـــاض حصـــتها عالميـــا إلى مستوى 57.51% نظرا للارتفاع الملحوظ في إجمالي الاحتياطي العـــالمي الـــذي بلـــغ مستوى1188.73 مليار برميل.

الشكل رقم(1): تطور احتياطات الدول العربية المؤكدة خلال الفترة 2002 ــ 2010

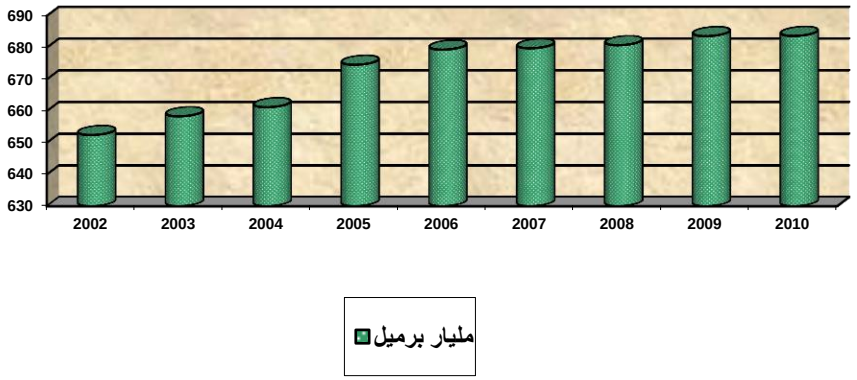

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أعداد مختلفة من تقرير الأمين العام لمنظمة أوبك

وعند مقارنة حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطات العالمية في نهاية 2010 مع المجموعات الدولية الأخرى ، يلاحظ استحواذها على 57.51% من ذلك الاحتياطي ، وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد شكل احتياطي السعودية ما نسبته 22.26% من الاحتياطي العالمي ، تليها العراق بحصـــة 9.67% ، ثم الكويـــت بحصـــة 8.53% ، والإمارات العربية وليبيا بحصة 8.22% و3.9% من الإجمالي العالمي على التوالي ، وقطر والجزائر بحصة 2.13% و1% على التوالي.

الشكل رقم (2): توزيع الإحتياطي العربية بين الدول العربية سنة 2010

المصدر: من إعداد الباحثبالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، 2010.

وفيما يتعلق بتوزيع الاحتياطي النفطي العربي على الدول العربية ، فقد تركز معظمه في دول الخليج العربية ـــ باستثناء البحرين ـــ والعراق ، إذ تستحوذ هذه المجموعة على ما نسبته 88.38% من إجمالي الاحتياطي العربي من النفط ، وتأتي على رأسها السعودية التي تستأثر بنسبة 38.7% ، يليها العراق الذي تصل حصته من إجمالي احتياطات الدول العربية نحو16.82% ثم الكويت التي تستحوذ على 14.84% والإمارات العربية بنسبة 14.3% ثم قطر التي تأتي بعد ليبيا من حيث المرتبة بنسبة3.71% . فيما لا تمثل دول شمال إفريقيا النفطية الأساسية والمتمثلة في ليبيا والجزائر سوى 8.57% من إجمالي الاحتياطي العربي ، أما باقي النسبة والتي تقدر بـــ 3.05% فتتوزع على باقي الدول العربية والمتمثلة في سلطنة عمان والسودان ومصر وسوريا واليمن ، بالإضافة إلى تونس والبحرين.

2 ـــ إنتاج النفط عربيا :

مر إنتاج الدول العربية من النفط الخام بعدة مراحل خلال الفترة 2002 ـ 2010 ، حيث ألقت الظروف التي شهدتها كل مرحلة بظلالها على مستويات إنتاج النفط في الدول العربية والتي يرتبط إنتاج سبع دول منها بما تتخذه منظمة أوبك من قرارات تتعلق بالحصص الإنتاجية.

ففي عام 2002 وصل إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى 18.67 مليون ب/ي أي ما يشكل حوالي 28.46% من الإنتاج العالمي ، وفي عام 2006 ارتفع إنتاج الدول العربية ليصل إلى22.97 مليون ب/ ي وهو أعلى مستوى إنتاج مسجل خلال الفترة 2002 ـ 2010 ويعود هذا المستوى المرتفع من الإنتاج إلى قرارات أوبك القاضية برفع حصص الإنتاج لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية ، وفي عام 2009 وتماشيا مع ما تم الاتفاق عليه من قبل منظمة الأوبك ، انخفض إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى مستوى 21.12 مليون ب/

ي ، و لم يتغير كثيرا مستوى الانتاج في 2010 عن مستواه في 2009 حيث سجل ما قيمته 21.21 مليون ب/ ي وهو ما يمثل 29.42 % ومرد ذلك يعود إلى الاستقرار الذي عرفته السوق النفطية في هذه السنة والذي أدى إلى المحافظة على حصص الإنتاج. والجدير بالملاحظة هنا أن مساهمة الدول العربية في الإنتاج العالمي (29.42%) تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بحجم الاحتياطي المتوفر لديها والذي يشكل نسبة 57.51 % من الاحتياطي العالمي مع العلم أن العكس هو الحاصل بالنسبة للمجموعات الدولية السابقة والتي تطرقنا إليها في الفصل الأول.

الشكل رقم(3): إنتاج النفط الخام عربيا خلال الفترة 2002 ــ 2010

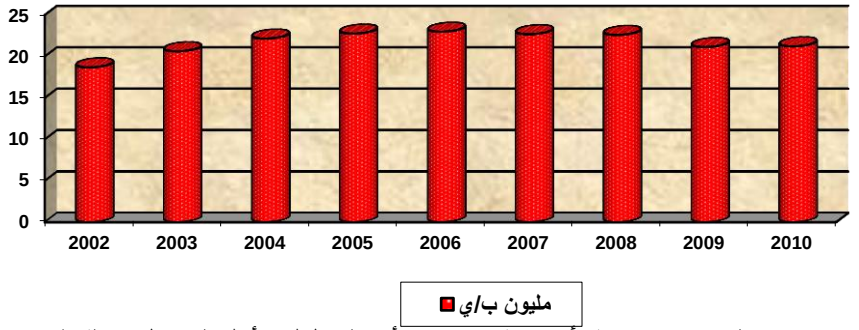

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أعداد مختلفة من تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

وعلى مستوى الدول العربية متفرقة ، فقد استأثرت السعودية بجزء كبير من إنتاج الدول العربية من النفط الخام عام 2010 ، حيث وصل إنتاجها إلى حوالي 8.13 مليون ب/ ي أي ما يمثل 38.33% من الإنتاج العربي من النفط الخام ، وما نسبته 11.28% من إجمالي الإنتاج العالمي ، تليها العراق التي وصل إنتاجها سنة 2010 إلى مستوى 2.34 مليون ب/ ي مستأثرا بما نسبته 11.03% من إجمالي الإنتاج العربي و3.24% من إجمالي الإنتاج العالمي. وبعد ذلك الكويت والإمارات التي وصل إنتاجهما إلى 2.31 و 2.3 مليون ب/ ي على التوالي أي بنسبة 10.89% و10.84% من إجمالي إنتاج الدول العربية ، ونسبة 3.2% من الإنتاج العالمي لكل منهما ، ويوضح الشكل رقم** توزيع انتاج الدول العربية من النفط خلال عام 2010.

الشكل رقم(4): توزيع انتاج الدول العربية بمن النفط خلال عام 2010

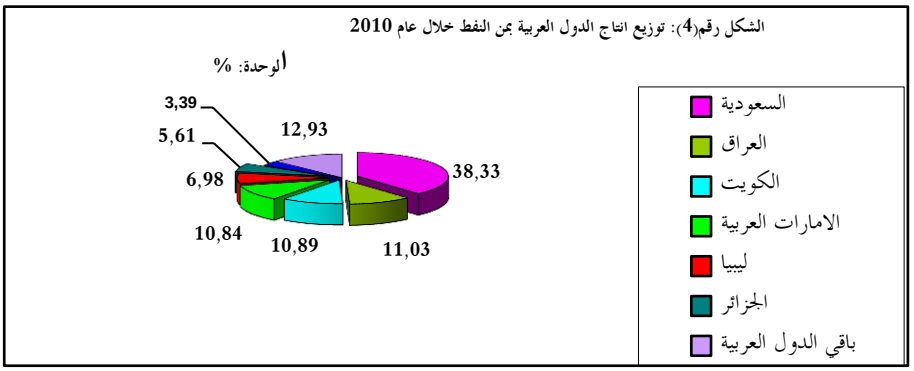

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، 2010.

3 ــ أهمية الدول العربية في إمدادات النفط العالمية حتى عام 2030 .

بالنظر إلى المؤشرات الرئيسية والعوامل المرتبطة بالطلب المتوقع على النفط من جهة وإمكانيات الدول العربية من حيث الاحتياطات المؤكدة وانخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر البنى التحتية من جهة أخرى ، فإنه ليس من المفجئ أن غالبية التقديرات تشير إلى أن منطقة الدول العربية ستزيد من إنتاجها النفطي مما سيؤدي إلى زيادة حصتها من الإنتاج العالمي حتى عام 2030 . ويعتبر وجود قاعدة كبيرة من الاحتياطات النفطية المؤكدة أحد الشروط المهمة الواجب أن تتوفر في أي دولة حت تكون قادرة على إجراء زيادة كبيرة مستدامة ففي طاقتها الانتاجية [1] ، ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هناك ستة دول بلغت احتياطاتها النفطية عام 2010 أكثر أو ما يقارب 100 مليار برميل (السعودية العراق ، إيران ، فنزويلا ، الكويت ، الإمارات) منها أربعة دول عربية التي تضم فيما بينها احتياطيات تقدر بنحو 578.89 مليار برميل مشكلة بذلك حوالي 48.7% من إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم[2].

وبناء على سيناريو الأساس المتعلق بتوقعات الإمدادات النفطية لوكالة الطاقة الدولية يتوقع تزايد الإمدادات العالمية من النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية .بمعدل 1% سنويا لتصل إلى 105.2 مليون ب/ي عام 2030 . وبناء على تلك التوقعات ستتزايد حصة الدول العربية من تلك الإمدادات النفطية العالمية من 29% عام 2007 لتصل إلى 38 % عام 2030 ، حيث سترتفع الإمدادات النفطية للدول العربية من 23.4

(1) جميل الطاهر ، دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية : الاستهلاك والعائدات البترولية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد111 ، المجلد30 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، خريف 2004 ، ص 66.

(2) معلومات مستنبطة من التقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2010.

مليون ب/ي إلى 36.2 مليون ب/ي عام 2030 أي بزيادة حوالي 12.8 مليون ب/ي[1]. وعليه فإن جميع التوقعات تشير إلى تزايد أهمية نفط الدول العربية في سوق النفط العالمية في الوقت الذي تنخفض فيه حصص المجموعات الأخرى ، مع العلم أن إمدادات الدول العربية سوف تزداد أهمية في سوق النفط العالمية على المدى البعيد لأن الزيادة السنوية المتوقعة في إنتاج النفط من خارجها في تلك الفترة ستكون أقل من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط ، مما يعني استمرار إتساع الهوة بين الطلب العالمي على النفط من جهة ، والإنتاج من خارج الدول العربية من جهة أخرى. وعليه فإن الانخفاض المحتمل في الإنتاج من خارج الدول العربية يتوقع أن يجلب أهمية أكبر للدول العربية المنتجة ، إذ يتوقع أن تتجه الأنظار نحوها لزيادة طاقتها الإنتاجية بغية سد الفجوة المتزايدة في المستقبل بين الزيادة في الطلب على النفط والإنتاج من خارجها.

ولتلبية الزيادة المتوقعة على نفط الدول العربية فإنه يتحتم على هذه الدول القيام بتوسعات كبيرة في طاقتها الإنتاجية ، مع العلم أن أكثر من 70% من الزيادة المتوقعة في الطاقات الإنتاجية للدول العربية سيكون مصدرها من السعودية والكويت والإمارات بالإضافة إلى العراق ، مما يشير إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتق هذه الدول ذات الاحتياطات العالمية نظرا للاستثمارات الهائلة المطلوبة لتوسعة الطاقة الإنتاجية.

4 ــ أهمية الاستثمار في القطاع النفطي العربي في ظل الأفاق المستقبلية للطاقة العالمية: بالنظر إلى المؤشرات الرئيسية التي سبق ذكرها والمرتبطة بالطلب المتوقع على النفط العربي والإمكانيات العربية من حيث الاحتياطيات المؤكدة وانخفاض تكلفة الإنتاج ، وكذا زيادة أهمية الإمدادات العربية من النفط في السوق النفطية العالمية ، تبرز أهمية الاستثمار في القطاع النفطي للمحافظة على استقرار السوق النفطية العالمية ، هذا التحدي الذي سترفعه الدول العربية لمواجهة هذه التطورات من خلال تخصيص المتطلبات الاستثمارية اللازمة لمواجهة التطورات المستقبلية للسوق النفطية الدولية.

وعلى المدى الأبعد ستشكل دول الشرق الأوسط معظم الزيادة في الإنتاج العالمي للنفط فمن المقدر أن يصل الطلب العالمي على نفط الدول العربية في عام 2030 مستوى 39.5 مليون ب/ي بعد أن بلغ مستوى 25 مليون ب/ي عام 2005 وبذلك سيصل حجم الزيادة في الطلب على النفط في هذه البلدان إلى 14.5 م ب/ي أي حوالي 44.3% من الزيادة الإجمالية في الطلب العالمي على النفط التي ستبلغ 32.7 مليون

(1) International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook 2009

ب/ي خلال نفس الفترة [1]. وهي المنطقة التي تمتلك ما يقرب من 60% من احتياطات العام النفطية المؤكدة ، وتعد تكاليف الإنتاج فيها الأخفض من بين مناطق العالم قاطبة ، حيث يقل متوسطها عن الدولارين للبرميل الواحد في دول الخليج العربية ، كما أن تكاليف الاستثمار نفسها منخفضة أيضا إذ تقل عن 5000 دولار للبرميل في كل يـــوم من أيام الإنتاج[2].

ومن المحتمل أن يكون للملكة العربية السعودية والعراق نصيب كبير في معظم الزيادة في إنتاج الدول العربية من النفط ، وستواصل المملكة العربية السعودية دورهـــا الحيوي في تحقيق توازن سوق النفط العالمية ، وسيكون استعدادها وقدرتها على القيام باستثمارات في الوقت الملائم في الطاقة الإنتاجية للنفط عاملا رئيسيا حاسما في تحديد الاتجاهات المستقبلية للأسعار ، إذ ستتطلب المحافظة على الطاقة الإنتاجية للملكة العربية السعودية وزيادتها مزيدا من الاستثمار في المستقبل ، وهناك 70 حقلا تحتوي على 50% من الاحتياطيات المثبتة ، تنتظر التطوير ، وتقدر شركة أرامكو السعودية أنه بوســـعها رفع الطاقة الإنتاجية إلى 12 مليون برميل/ي والمحافظة عليها عند هذا المستوى حتى عام 2033 ، دون وجود أي احتياطيات إضافية.

وباستشرافنا للمستقبل القريب لإمدادات النفط العالمية ونصيب الدول العربية منها سيعزز ذلك من أهمية الاستثمار في القطاع النفطي العربي ، وسيبرز الدور المحوري والمهم الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للنفط الأمر الذي سيلزمها بذل المزيد من الجهود نحو استقرار السوق النفطية وتوفير الاحتياجات الضرورية للدول المستهلكة من مصادر الطاقة التي تعتبر المحرك الرئيسي لنمو اقتصادياتها.

أولا ــ طفرة أسعار النفط خلال الفترة (2000 ــ 2008) وأهم أسبابها :

بينما انخفضت الأسعار الاسمية خلال العام 2001بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميـــل نتيجـــة التبـــاطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكيـــة ، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل. إلا أنها أخذت منحى تصاعديا خلال الفتـــرة 2002 ــ 2008 منتقلة من مستوى 24.3 دولا للبرميل خلال عام 2002 إلى مســـتوى 94.4 دولار

(1) مظفر البرازي ، الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية: واقعه وآفاقه ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 34 ، العدد 124 ، شتاء 2008 ، ص141.

(2) فاتح بيرول ، الآفاق المستقبلية للطاقة العالمية: الانعكاسات على النمو وفرص الاستثمار في الشرق الأوسط قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج ، الإمكانيات والقيود ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، طبعة الأولي ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2007 ، ص362 - 363.

للبرميل خلال عام 2008 ، أي بمعدل نمو سنوي قدره41.21% مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث انتهت فترة الارتفاع المتواصل في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض ـــ ولقد بلغ مقدار التغير في الأسعار الاسمية بين عامي 2002 و2008 حوالي 71.0 دولار للبرميل وبذلك قفزت الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف

الشكل (5): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008

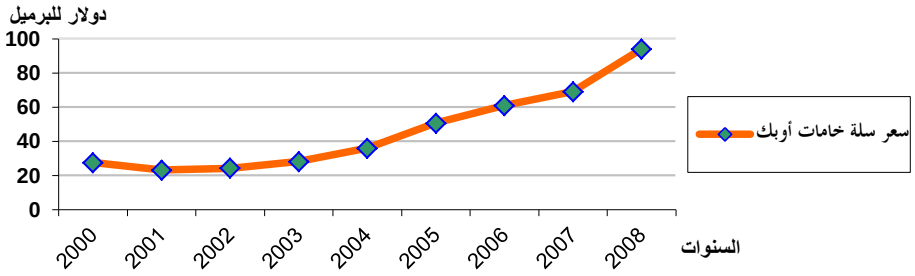

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول ، أعداد مختلفة 2000 ــ 2008.

ويمكن إبراز أهم العوامل التي ساهمت في بروز الطفرة السعرية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة فيما يلي:

النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط: يعتبر الازدياد الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2002 ــ 2008 من أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة ، حيث شهد الطلب على النفط زيادة مطردة ومتسارعة ارتفع خلالها الطلب العالمي على النفط من حوالي 77.1 مليون ب/ ي خلال عام 2001 إلى أن بلغت مستوياته حوالي 86.7 مليون ب/ ي خلال الربع الأول من عام 2008 أي بزيادة تقدر بنسبة 12.45% ، ثم انخفض إلى مليون 85.5 ب/ي خلال الربع الثاني من نفس العام.وقد كانت الزيادة في الطلب العالمي على النفط مدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي ، الذي سجلت معدلات نموه زيادات مرتفعة خلال الفترة 2001 إلى النصف الأول من عام 2008 ، حيث انتقل من2.2% عام 2001 إلى 5.2% سنة 2007[1].

إنخفاض سعر صرف الدولار: لقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرًا كبيرًا على صناعة النفط العالمية ، ذلك أن انخفاضه يزيد الطلب على

(1) منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبك» ، تقارير الأمين العام ، التقارير الشهرية لأسواق النفط ، أعداد مختلفة من 2001 - 2008.

النفط ويخفض من إنتاجه ، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار النفط[1]. حيث أن الارتفاع الكبير الذي يبدوا في الأسعار الاسمية لسلة أوبك لم يكن حقيقيا ، فارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى ساهم إلى حد بعيد في اتساع الهوة بين قيمته الحقيقية والاسمية ، حيث لم تتجاوز ذروة المعدل السنوي للأسعار الحقيقية 75.2 دولار للبرميل المسجلة في عام 2008 ، كما أن مقدار الزيادة في الأسعار الحقيقية كان أكثر تباطؤا عنه في قيمها الاسمية .

انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج : لقد اتسمت الفترة الزمنية الممتدة بين عقدي الثمانينات والتسعينات والمتسمة بالمستويات المنخفضة لأسعار النفط مما هيأ لنزوح الاستثمارات في توسعة الطاقات الإنتاجية ، أضافة إلى ذلك الارتفاع الهائل للتكاليف الرأسمالية للمشاريع البترولية التي شهدها العقد الحالي. إذ تعتبر زيادة تكلفة الإنتاج من أحد أهم العوامل المحبطة لنشاط الاستثمار في مشاريع إنتاج النفط ، خاصة في ظل البيئة غير المشجعة للاستثمار ، حيث واجهت المشاريع القائمة قيد التنفيذ زيادة في تكلفة محطات الإنتاج ، وتكلفة الأنابيب وتكلفة الكوادر البشرية. هذا ما أدى إلى عدم التوافق بين النمو في العرض ـــ الناجم عن قلة الاستثمار في طاقات الإنتاج الإضافية والذي نتج عن الأسعار المنخفضة خلال فترة الثمانينات والتسعينات وارتفاع تكاليف الإنتاج ـــ وبين الزخم الصعودي في الطلب العالمي ، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالشكل التصاعدي القوي الذي عرفته منذ 2002 إلى غاية المنتصف الأول من 2008.

زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الاستثمار في السلع الأساسية نتيجة لاحتمالات التشدد في العوامل الأساسية في السوق ، على دخول العديد من المستثمرين الجدد إلى السوق النفطية والمتمثل في المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين. وكون العلاقة طردية بين عائدات السلع الأساسية وارتفاع معدلات التضخم ، فقد دخل العديد من المستثمرين في سوق السلع للاحتياط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار[2]. وقد ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في

(1) حسام الدين محمد ، المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد 20 ، غرفة التجارة الأمريكية ، 2008 ، ص30.

(2) كريستوف آلسوب وبسام فتوح ، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(2 - 2) ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد136 ، المجلد37 ، (أوابك) ، شتاء2011 ، ص49.

أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون ، وهو ما برز واضحا في كثافة نشاط المضاربة (وهي شراء النفط بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى ، بدلا من استخدامه لأغراض تجارية) في الأسواق الآجلة للنفط.

وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق المستقبلية للبترول ترتفع من سنة إلى أخرى ، بل ومن شهر إلى أخر ، بحيث فاقت كمياتها وبعدة مراحل الكميات الفعلية للإنتاج أو الاستهلاك العالمي من البترول وبهذا فقد أصبح المتداول من العقود النفطية مما يعرف بالبراميل الورقية أكبر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية. هذا ما أدى إلى خلق طلب وهمي على البراميل الورقية للنفط ، وتزايدت حدة الهلع في الأسواق إزاء الارتفاع المتواصل للأسعار مما دفع مستخدمي النفط الفعليين من مستهلكين ومصافي تكرير إلى الاحتياط من الارتفاع المستمر لأسعار عن طريق دعم بناء مخزوناتهم النفطية مما تسبب في زيادة متزامنة للطلب والمخزون للضغط على الأسعار صعودا[1].

مشكلة الاختناقات في صناعة التكرير: يعود ارتفاع أسعار الخام جزئيًا إلى ضعف نمو الطاقة التكريرية بدول مستهلكة رئيسية مثل الولايات المتحدة[2] ، وذلك بسبب ضعف الاستثمار في بناء مصافي جديدة خلال العقدين الماضيين ، واقتصار الأمر على بناء عدد قليل من المصافي الجديدة ــ أغلبها في أسيا ــ حيث كانت قوانين وتشريعات حماية البيئة حائلا أمام إنشائها في الدول المستهلكة. وقد حفز النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2000 ــ منتصف 2008إلى الزيادة في استغلال طاقات التكرير المتاحة مما دفع أسعار النفط للصعود.

الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية التي عرفها العالم: حيث تزايدت درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تتردد حول أية مخاطر تهدد بانقطاع الإمدادات بفعل الظروف الطبيعية أو الجيوسياسية. ومن بين الظروف الطبيعية التي أثرت على أسعار النفط خلال الفترة 2002 ــ 2008 إعصار **إيفان** الذي اجتاح خليج المكسيك عام 2004 . وإعصار **كاترينا** الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأميركية سنة 2005 ، حيث تعرضت الولايات المتحدة (المستهلك الأول للنفط) لعواصف بحرية أوقفت إنتاجها لكميات لا بأس بها من النفط وشلت قدرة بعض مصافيها النفطية في

(1) الطاهر زيتوني ، مرجع سبق ذكره ، ص44 - 45.
(2) حسام الدين محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص30.

خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته[1]. كمايعتبر الملف النووي الإيراني والعدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 من أهم العوامل السياسية المؤثرة على أسعار النفط ، وذلك لكون إيران منتج ومصدر رئيسي للنفط ، وباعتبار العراق ثاني منتج للنفط في منطقة الشرق الأوسط. وقد تزامن احتلال العراق في 2003 مع اضطرابات سياسية في فنزويلا سببت إضرابا شاملا أوقف معظم الصادرات الفنزويلية من النفط ، وتبع ذلك اضطرابات قبلية في نيجريا وبما أن فنزويلا ونيجريا من أهم الأعضاء في الأوبك فقد فقدت المنظمة حوالي 300000 برميل نفط يوميا مما قلل من العرض النفطي في السوق النفطية[2].

ثانيا ــ تحليل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2008 ــ 2010 :

مع ظهور بوادر تفاقم الأزمة المالية وتعاظم الهواجس المتعلقة بها ، واجهت أسواق النفط تحديات جمة ، ففي الوقت الذي انتقلت فيه تداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية إلى أسواق الائتمان الأخرى ، وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية ، تراجعت معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم ، وشهدت التوقعات بشأن النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط تراجعات متتالية ، الأمر الذي سبب تراجعا حادا في أسعار النفط وبمعدلات أسرع خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009 ، إلا أنه ومع بدء ظهور مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة بدأت أسعار النفط في لانتعاش ومواصلتها للمسار التصاعدي بحيث قفزت من مستوى 40 دولار خلال الربع الثاني من 2009 إلى مستوى 83.8 مليار دولار خلال الربع الأخير من عام 2010 ، وهو ما يبرزه الشكل التالي:

الشكل (6): تطور متوسط الأسعار الربع سنوية لسلة خامات أوبك لسنتي 2008 ، 2010

الوحدة: دولار للبرميل

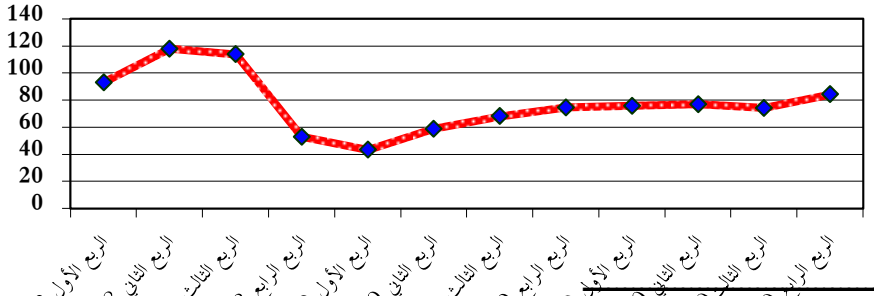

(1) حبيب محمود ، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) ، العدد (2) سنة 2007 ، ص 71.

(2) سمير التنير ، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا ، دار المنهل ، لبنان ، 2007 ، ص23.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة (أوابك) ، 2008 ، 2009 ، 2010.

ويمكن تحليل وإبراز أهم العوامل التي ساهمت في التطورات الحاصلة في أسعار النفط خلال الفترة 2008 ــ 2010 فيما يلي:

1 ــ العوامل المؤثرة على انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009.

لقد شهدت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعا في مستوياتها خلال عام 2008 بنسبة 36% مقارنة بعام 2007 ، حيث انتقل السعر الفوري لسلة أوبك من 69.1 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 ، لتنخفض بنسبة35.4%خلال سنة 2009 مسجلا ما قيمته 61.0 دولار للبرميل.

والجدير بالاهتمام تباين المتوسط الفصلي لأسعار النفط خلال عام 2008 فقد بلغ متوسط الربع الأول حوالي 92.7 دولار للبرميل ، وارتفع خلال الفصل الثاني بمقدار 25 دولار للبرميل ليصل إلى 117.6 دولار للبرميل ، ثم بدأ المتوسط الفصلي للأسعار في التراجع ، فانخفض في بداية الأمر بشكل طفيف وذلك بنحو 4.1 دولا للبرميل خلال الفصل الثالث ليصل إلى 113.5 دولار للبرميل ، وخلال الفصل الأخير من العام شهد انخفاضا كبيرا ليصل المتوسط إلى 52.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بمقدار 61 دولار للبرميل دفعة واحدة أي بنسبة 53.7 % مقارنة بالفصل الثالث من عام 2008 ، والجدير بالذكر أن مقدار انخفاض معدل أسعار سلة أوبك من أعلى مستوى وصلته خلال عام 2008(131.2 دولار للبرميل في يونيو) مقارنة مع أدنى مستوى لها في ديسمبر وهو 38.6 دولار للبرميل ، قد بلغ 92.6 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض بلغ 70.6%[1].

لقد استهل الاقتصاد العالمي عام 2009 بمزيد من التدهور والفوضى المالية وأصبح واضحافي بداية العام أن العالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي ، مما انعكس على السوق النفطية خلال الأشهر الأولى من العام ، حيث سجل سعر سلة أوبك 42.9 دولار/ برميل خلال الربع الأول من العام بانخفاض قدره 9.6 دولار/ برميل ، وهو ما يعادل 18.3 % بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2008 ، وتتمثل أهم العوامل التي أدت إلى اتخاذ أسعار النفط هذا المنحى التنازلي ، فيما يلي:

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، تقرير الأمين العام ، 2008.

انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي وعلاقته بالطلب على الـــنفط: لقـــد تسببت التطورات المتسارعة للأزمة منذ بروزها على السطح في الربع الثالث من عـــام 2008 في زيادة مستوى الضبابية وعدم الثقة في الرؤى المستقبلية للاقتصاد العالمي الأمر الذي أدخله في أعمق ركود مر به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولقد كانت الدول الصناعية سباقة إلى مرحلة الانكماش حيث بدأ نشاطها الاقتصادي ينكمش منذ الربع الثالث لعـــام 2008 عندما سجلت نموا سالبا بلغ ـــ 1.4% .وقد جاء الربع الأول من عـــام 2009 مخيبـــا للآمال رغم كل الجهود المبذولة في سبيل الخروج من الأزمة ، بحيث واصـــل الاقتصـــاد العالمي انكماشه إلى ـــ 6.4% واقتصاد الدول الصناعية إلى ـــ 7.8% بينما ازداد انكمـــاش اقتصاد مجموعة الدول النامية والمتحولة عمقا إلى ـــ 4.2%[1].

وبتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عـــامي 2008 ، 2009 يلاحظ جليا مدى التقلبات في معدلات النمو استجابة لحالة الركود التي هيمنت على الاقتصاد العالمي بشكل عام. حيث انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2008 بمستوى 1.2 مليون ب/ي مقارنة بالربع الأول ، ثم واصل انخفاضه خلال الربع الثالث بمستوى 0.7 مليون ب/ي حيث بلغ إجمالي الطلب العـــالمي علـــى النفط في نهاية الربع الثالث مستوى 84.8 مليون ب/ي وبلغ المتوسط العـــام للطلـــب العالمي على النفط خلال عام 2008 مستوى 85.8 مليـــون ب/ي[2]. واســـتمر الطلب العالمي على النفط في تراجع متواصل حتى بلغ أدنى مستوياته في الثاني من عام 2009 عندما بلغ 83.1 مليون ب/ي ، منخفضا بحدود 0.9 مليون ب/ي بالمقارنة مـــع الربع الأول من العام ، ثم بدأ يسجل بعض التحسن خلال النصف الثاني من العام.

انحسار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: بعد أن وجـــد أصـــحاب صناديق الاحتياط والصناديق الاستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال بيع وشراء البراميل الورقية وذلك خلال مرحلة بروز الأزمـــة وفي ظل تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكي ارتفعت أسعار النفط[3] ، كما أنه وبعد تعمق الأزمة المالية والانهيار في أسواق الأسهم بدأ المستثمرون بتصفية مراكزهم على عجل في الأسواق المستقبلية في ظل عدم اليقين وبوادر الركود الاقتصادي ، مما أدى إلى انحسار دور المضاربات في تلك الأسواق ، وأدى ذلـــك إلى

(1) الطاهر زيتوني ، مرجع سبق ذكره ، ص45.
(2) منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبك» التقارير الشهرية لأسواق النفط ، 2008.
(3) الإدارة الاقتصادية لأوابك ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد 128 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، شتاء 2009 ، ص17.

انخفاض حاد في الأسعار ، مما يعكس تميز أسواق النفط كونها من أسرع وأشد الأسواق حساسية تجاه المتغيرات المحيطة بها ، وقد شهد حجم الأصول المالية المتداول في السوق الآجلة للنفط انحسارا عارما خلال النصف الثاني من عام 2008.

الارتفاع في مستويات المخزونات النفطية : ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام ، والولاياتالمتحدة بشكل خاص على الضغط على أسعار النفط نحو الانخفاض ، حيث شهدت سنتي 2008 و2009 ارتفاعا ملحوظا في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتجية) حيث بلغت6805 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2008 ، ويمثل ذلك ارتفاعابنحو 165 مليون برميلأي بنسبة 2.5% عن سنة 2007 ، لتبلغ ما مقداره 6973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009 ، ويمثل ذلك ارتفاعا بنحو 168 برميل أي بنسبة 2.5%[1].

ارتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى أوبك : تشير الأدلة التاريخية إلى أنه كلما كانت الإنتاجية الفائضة مرتفعة ، فسيكون هناك ضغط نزولي على الأسعار ، وعلى نفس القدر من الأهمية سيكون تأثير الصدمات على أسعار النفط محدودا[2]. وبلجوء أوبك إلى إقرار الخفض في إمداداتها النفطية عند حدوث نقص في الطلب على النفط ، مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج أوبك لمحاولة المحافظة على توازن السوق ، وذلك لمنع أسعار النفط من الانخفاض ، حيث قامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاثة مناسبات خلال عام 2008 الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك ، وهو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة ويساهم في تبديد مخاوف نقص الإمدادات ، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأسعار.

2 ـــ العوامل التي أدت إلى تحسنأسعار النفط وارتفاعها خلال بداية الربع الثاني من 2009 ونهاية 2010.

مع مرور الوقت خلال العام 2009 بدأت تظهر بوادر التحسن والانتعاش الاقتصادي بالأخص في النصف الثاني من العام ، الأمر الذي ترتب عنه اتجاه تصاعدي لأسعار النفط بشكل عام ، على الرغم من بعض حالات التراجع ، لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين حوالي 65 إلى أكثر من 75 دولار للبرميل للأشهر السبعة الأخيرة

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، تقرير الأمين العام ، 2008 ، 2009.
(2) كريستوفر آلسوب وبسام فتوح ، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية (1 - 2) مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 135 ، المجلد 36 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، خريف 2010 ، ص16.

من العام بالمقارنة مع حوالي 40 دولار للبرميل في بداية العام.

وقد شهد عام 2010 استقراراً نسبياً لأسعار النفط العالمية ، بالمقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها حركة الأسعار خلال العامين السابقين ، حيث استقر معدل سلة خامات أوبك ليتحرك ما بين 70 إلى 85 دولار/ برميل في أغلب الأوقات خلال العام. وبلغ المعدل السنوي لسعر سلة أوبك 77.4 دولار/ برميل ، بالمقارنة مع 61 دولار/برميل خلال عام 2009 ، أي بارتفاع قدره 16.4 دولار/ برميل ، وهو ما يعادل حوالي 27% ، ويعزى تصاعد الأسعار إلى عوامل متعددة ومتنوعة منها ماله علاقة بأساسيات السوق ، أما البعض الأخر فهو خارج نطاق ذلك ومن أهمها ما يلي:

الدور الرئيسي الذي لعبته منظمة أوبك في إعادة التوازن للسوق النفطية من خلال المجهودات التي قامت بها والتي تتمثل في التخفيض الكبير الذي أجرته المنظمة في إنتاجها اعتبارا من بداية شهر يناير 2009 والذي يعتبر عاملا حاسما في توقيف الاتجاه التنازلي للأسعار. كما أن استمرار المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير طيلة عامي 2009 و2010 ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض في السوق و الذي كان عاملا حاسما وراء استقرار الأسعار .

المجهودات المبذولة على المستوى الدولي في سبيل الخروج من الأزمة وكذا الإجراءات المتخذة من بعض الدول وخاصة الصناعية منها باتجاه تحفيز اقتصادياتها والتي انعكست إيجابا على الطلب النفطي.

التراجع في سعر صرف الدولار الأمريكي اتجاه العملات الرئيسية الأخرى في العالم وتأثير ذلك على الأسعار ، في ضوء العلاقة العكسية القوية ما بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار والتي كانت عاملا أساسيا في ارتفاع الأسعار قبل مرحلة الأزمة.

اليقين الذي تولد لدى كل من البلدان المنتجة والمستهلكة على حد سواء حول ضرورة استقرار الأسعار عند مستويات أعلى مما كانت عليه في بداية عام 2009 وبشكل يضمن اجتذاب الاستثمارات الضرورية لصناعة النفط من جهة ، وعدم تأثيرها سلبيا على النمو الإقتصادي العالمي من جهة أخرى.

لعبت المضاربات و «الاستثمارات» دورا رئيسيا في رفع أسعار النفط إلى مستويات يصعب تفسيرها ضمن إطار أساسيات السوق ، حيث وصلت المعدلات اليومية في بعض الأحيان إلى أكثر من 77 دولار/ برميل لسعر سلة أوبك وأكثر من 80 دولار للبرميل لسعر الخام الأمريكي الخفيف . كما عرفت أسواق النفط زيادة ملحوظة في تدفق السيولةإليها منذ بداية العام لأهداف مختلفة منها تخزين النفط في انتظار ارتفاع أسعاره ، وكذا عمليات الاحتياط من الدولار الضعيف والعائد

الاستثماري المنخفض في الأصول الأخرى.

وبالرغم من الاستقرار النسبي لأسعار النفط خلال هذه المرحلة إلا أنها عرفت تقلبات في بعض الأحيان نتيجة لعوامل متعددة ، ومنها:

ـــ أزمة الديون السيادية التي عرفتها منطقة الأورو والتي كانت امتداد للأزمة المالية العالمية الأخيرة ، والتي أدت إلى قلق متزايد في الأسواق بسبب المخاوف حـــول ديمومة الانتعاش الاقتصادي العالمي.

ـــ التقلبات في أسواق صرف العملات الرئيسية في العالم وظهور ما بات يعرف بـــ « حرب العملات» وبشكل خاص بين الطرفين الأساسيين الولايات المتحدة والصين ، وما نتج عن ذلك من تذبذب في سعر صرف الدولار الأمريكي الذي يؤثر بدوره على أسعار النفط بضوء العلاقة العكسية القوية ما بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار .

ـــ المضاربات المفرطة في السوق ، والتي لها دور في تذبذب الأسعار خـــلال العـــام وبخاصة رفعها إلى مستويات يصعب تفسيرها ضمن إطار أساســيات الســوق في بعــض الأوقات ، على ضوء تزايد اعتبار النفط كسلعة مالية ليس لأغراض المضاربات فحسب بـــل أيضاً لأغراض الاستثمارات طويلة الأمد من قبل صناديق استثمارية متنوعة.

ثالثا ـــ تطور عائدات النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية :

تشكل العائدات النفطية العمود الفقري لاقتصاديات أغلب الـــدول العربيـــة والمحرك الأساسي لعملية التنمية في الوطن العربي ، إذ ساهمت في حـــدوث تحـــولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، حيث لعبت دورا رئيسيا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وتشكيل الموارد الأساسية لموازناتها التي تم استخدامها لتحديث وبناء الهيكل والبنية الأساسية التحتية ، وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية ، كما تمكنـــت مـــن زيـــادة مستويات احتياطاتها الرسمية والحفاظ على مستوى دين عام خارجي منخفض نسبيا.

1 ـــ تطور العائدات من الصادرات النفطية العربية

كان للتقلبات التي شهدتها معدلات أسعار النفط الخام العربي ومستويات إنتاجه وحجم الصادرات النفطية لكل دولة عربية خلال الفتـــرة 2000 ـــ2010 انعكاســـات واضحة على قيمة الصادرات النفطية. ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركـــة أســـعار النفط و قيمة الصادرات النفطية المقدرة للدول العربية تعطي صورة واضحة للعلاقـــة الطردية بينهما والتي يبينها الشكل التالي:

الشكل (7): تطور العائدات النفطية العربية تبعا لتطور أسعارسلة خامات أوبك خلال الفترة 2000 ـــ 2010

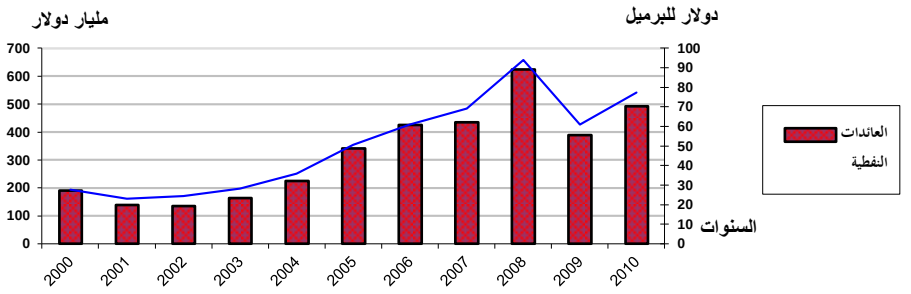

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على أعداد مختلفة للتقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2000 ــ 2008.

ولقد كان التطور في حجم العائدات متلازما مع التطور في الأسعار في أغلب الحالات ، حيث تناسب مقدار التغير في حجم العائدات السنوية من صادرات النفط الخام طرديا مع التغير في الأسعار ، فبعد أن شهدت سنتي 2001 و 2002 انخفاضا في قيمة العائدات النفطية للدول العربية نسبته 26% و2% على التوالي وذلك بسبب الإنخفاض الذي سجله سعر سلة خامات أوبك بنسبة 16.30% سنة 2001 ، سنة 2002 وبسبب التخفيضات في حصص الإنتاج التي أقرتها منظمة أوبك سنة بغية إعادة الاستقرار إلى السوق النفطية ــ على الرغم من ارتفاع سلة خامات أوبك بنسبة 5.19% . إلا أن الفترة 2003 ــ 2008 شهدت تزايدا مستمرا في قيمة العائدات النفطية التي انتقلت من مستوى 163,83مليار دولار سنة 2003 إلى مستوى 623.9 مليار دولار خلال عام 2008 محققة أعلى قيمة لها خلال الفترة 2000 ــ 2008 وتزامن ذلك مع المنحى التصاعدي التي عرفته أسعار النفط والتي انتقلت من مستوى 28,2 دولار للبرميل سنة 2003 إلى مستوى قياسي بلغ 94.1 مليار دولار سنة 2008 . ولقد صاحب انخفاض أسعار النفط بنسبة 35%سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية ، انخفاض في قيمة العائدات من صادرات النفطية العربية بنحو 234.4 مليار دولار أي بنسبة انخفاض قدرها 37.5% مقارنة مع عام 2008 لتصل إلى389.5 مليار دولار. وبعد أن استرد الاقتصاد العالمي عافيته خلال عام 2010 لوحظ تحسن في أسعار النفط الذي صاحبه ارتفاع في العائدات النفطية لتصل إلى 483 مليار دولار.

ولتقصي الأثر الذي تركته العائدات النفطية على النشاط الاقتصادي في الدول العربية ، لابد من التوقف أولا عند تأثير هذه العائدات على المتغيرات الرئيسية في الدول النفطية ، وثانيا عند تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية الأخرى.

2 ــ أثر العائدات المالية النفطية على اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط:

تلعب الإيرادات النفطية دورا محوريا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما تمثل عصب المالية العامة للدولة من خلال توليد الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تمولها الدولة ، بالإضافة إلى دورها الحيوي قي التجارة الخارجية من خلال الفوائض المعتبرة للميزان التجاري الذي يستمد قوته من الحجم الكبير للصادرات النفطية. ويمكن تلخيص دور الإيرادات النفطية على اقتصاديات الدول المنتجة فيما يلي:

أ ــ **العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي**: لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سنوية متباينة خلال الفترة 2000 ــ2010 ومتناسبة مع تباين أسعار النفط التي مارست بدورها تأثيرا مباشرا على العائدات النفطية. حيث يبين الشكل (8) أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي يتغير نزولا وصعودا تبعا لتغير معدل نمو الإيرادات النفطية وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي ومعدل نمو العائدات النفطية ، وما يؤكد هذه النتيجة المساهمة الكبيرة للصادرات النفطية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، وهذه العلاقة بديهية بالنسبة للدول العربية الريعية والتي تعكس أهمية القطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (8): تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2000 ــ 2010

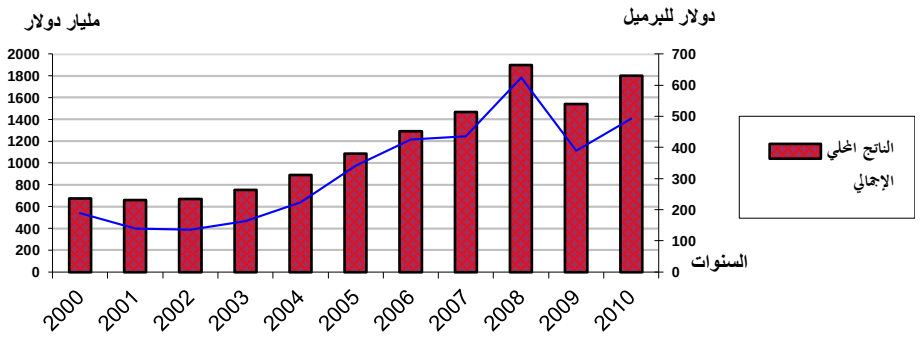

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على أعداد مختلفة للتقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2000 ــ 2008.

لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000 ــ2008 إذ انتقل من مستوى 677.11 مليار دولارخلال عام 2000إلى مستوى 1899 مليار دولار خلال عام 2008 أي بمعدل نمو سنوي في المتوسط قدره 22.55%إلا أن سنة 2009 عرفت انخفاض كبيرا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نسبة 18.64 مقارنة بسنة 2008 لتصل إلى مستوى 1545 مليار دورلار ، لترتفع بعد ذلك إلى مستوى1801 مليار دولار سنة 2010 وذلك بعد استرداد الاقتصاد العالمي لتوازنه.

لقد عرفت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تزايدا مستمرا خلال الفترة 2003 ــ

2005 إذ سجلت أعلى معدلاتها خلال هذه الفترة سنة 2005 قدر ب 22% ، وتزامن ذلك مع الوتيرة المتزايدة لمعدلات نمو العائدات النفطية خلال نفس الفترة والتي سجلت سنة 2005 معدل نمو قدره 52% ، بينما انخفضت وتيرة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا العائدات النفطية خلال عامي 2006 و2007 على التوالي والذي يعكسهما تناقص معدلات نموهما خلال هذان العامان. وقد حققت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو العائدات النفطية أعلى نسبة لها خلال الفترة 2000 ــ 2008 سنة 2008 بمعدلات نمو قدرها 29.03 % بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي و43 % للعائدات النفطية ، حيث تزامن ذلك مع المستويات المرتفعة لأسعار النفط. في حين سجلت سنة 2009 معدل نمو سالب قدرا بـ(ــ 18.64%) والذي تزامن مع انخفاض في قيمة العائدات النفطية بنسبة 37.5% والناتج بدوره عن إنخفاض أسعار النفط بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، وبعد أن حققت الإيرادات النفطية نمو بمقدار 24% فإن ذلك أثر إيجابا على النشاط الاقتصادي للدول العربية والذي حققت معدل نمو إيجابي في ناتجها المحلي الإجمالي قدر بـ16.6%.

الشكل (9): العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو العائدات النفطية في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000 ــ 2010 الوحدة : %

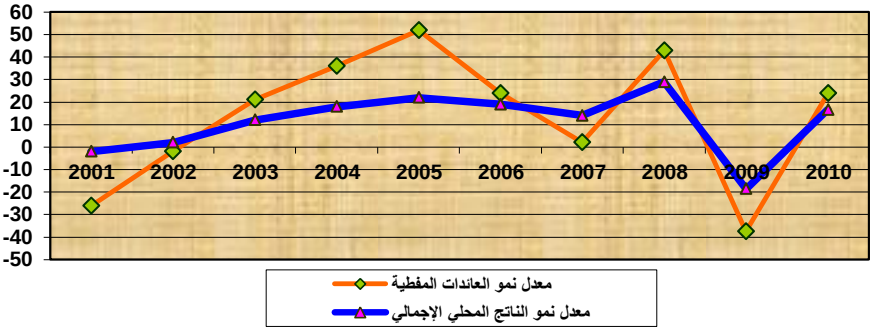

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الشكل رقم(8)

إلى جانب تلك الأهمية النسبية للقطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، تأتي أهميته النسبية كذلك من خلال مساهمة العائدات النفطية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، والتي عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة 2002 ــ 2006 منتقلتا من مستوى 20.10% خلال سنة 2002 إلى مستوى 32.89% خلال سنة 2006والتي تعتبر أعلى نسبة مسجلة خلال الفترة 2000 ــ 2008 ، لتنخفض بعد ذلك إلى مستوى 27% سنة 2010 ، وهو ما يعكس مرة أخرى أهمية القطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ب ــ العائدات النفطية وإجمالي الصادرات العربية: تمثل الصادرات النفطية أكثر من

نصف إجمالي الصادرات العربية وهذا ما يعكس تبعية اقتصاديات الدول العربية للقطاع النفطي ، كما أن مسارالتطور الحاصل في قيمة صادرات الدول العربية يتحرك تبعا لتطور الصادرات النفطية وهو ما يعكس العلاقة القوية بينهما.

الشكل (10):العلاقة بين الصادرات الإجمالية والنفطية للدول العربية خلال الفترة 2000 ــ 2010

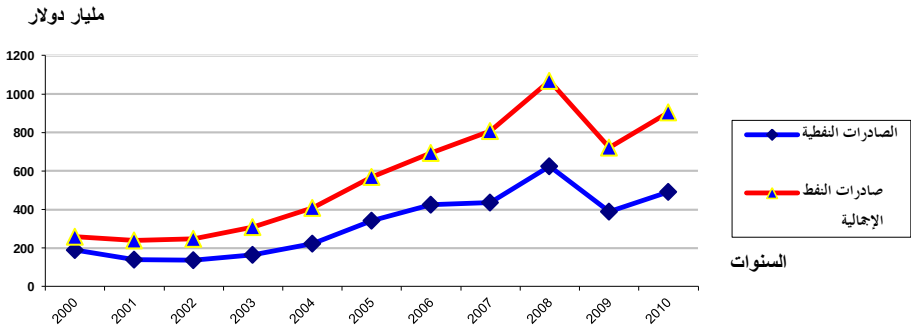

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2004إلى 2011.

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا بأن التغير في إجمالي الصادرات العربية متناسب طرديا مع التغير في قيمة الصادرات النفطية ، فلقد عرفت إجمالي الصادرات العربية انخفاضا بنسبة 8 % سنة 2001 متزامنة مع الانخفاض الذي سجلته قيمة الصادرات النفطية خلال نفس السنة والذي بلغ ما نسبته 26 % ، بينما عرفت الفترة 2002 ــ 2008 منحا تصاعديا للصادرات الإجمالية منتقلة من مستوى 247.5 مليار دولار سنة 2002 إلى مستوى 1067.8 مليار دولار سنة 2008 ، وقد تزامن ذلك مع المنحى التصاعدي الذي عرفته العائدات النفطية ، إذ زادت بما يربو عن 488 مليار دولار خلال نفس الفترة ، غير أن انخفاض العائدات النفطية بسبب تداعيات الأزمة المالية على أسعار النفط خلال العام 2009 قد أدى إلى انخفاض موازي في قيمة الصادرات الإجمالي للدول العربية بما يقدر بـ345.47 مليار دولار أي ما يمثل 32.35% مقارنة بسنة 2008 وبذلك وصلت إلى مستوى 722.33 مليار دولار ، ثم ارتفعت إلى مستوى 904.4 مليار دولار سنة 2010 وذلك بعد الارتفاع الذي حققته العائدات النفطية على إثر عودة الاستقرار والتعافي للاقتصاد العالمي والذي أسهم في رفع أسعار النفط العالمية.

وفيما يتعلق بمعدلات نمو الصادرات الإجمالية فقد عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة 2003 ــ 2005 والتي سجلت ذروتها سنة 2005 بمعدل نمو قدره 39% ، متزامنة مع الوتيرة المتزايدة التي شهدتها معدلات نمو العائدات النفطية خلال نفس الفترة والتي عرفت ذروتها كذلك سنة 2005 بمعدل نمو قدره 52% ، بينما سجلت سنتي 2006 ، 2007 انخفاضا في معدلات نمو إجمالي الصادرات العربية والذي تزامن بدوره ما

الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو العائدات النفطية خلال نفس الفترة. ولقد سجلت سنة 2009 معدل سالب لنمو الصادرات النفطية قدره (32.35 ـ) والذي تزامن مع المعدل السالب في نمو العائدات النفطية ، إلا أن سنة 2010 سجل معدل نمو إيجابي قدره 25.20% متناسبا مع المعدل الإيجابي الذي حققته العائدات النفطية في أعقاب تحسن أسعار النفط وذلك بعد بروز مؤشرات الاستقرار والتعافي للاقتصاد العالمي.

الشكل (11): العلاقة بين معدل التغير في العائدات النفطية وإجمالي الصادرات للدول العربية خلال الفترة 2001 ــ 2010

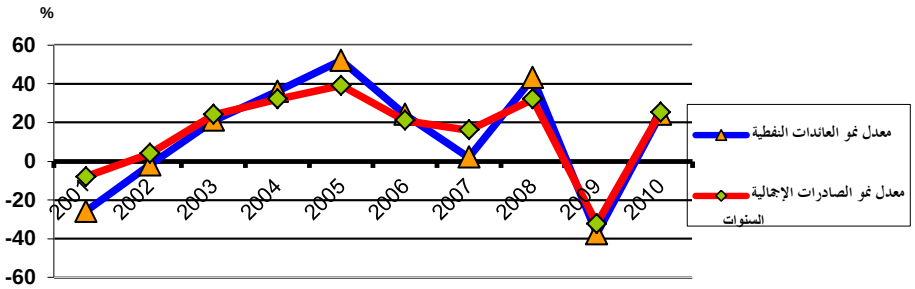

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الشكل (**10**)

جـ ــ العائدات النفطية والميزان التجاري للدول العربية: يلعب النفط دورا أساسيا في التجارة الخارجية للدول العربية المصدرة له ، إذ تحتل الصادرات النفطية موقعا بارزا في الموازين التجارية للبلدان النفطية ، وتتبين لنا أهمية الإيرادات النفطية في تحديد قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري من خلال العلاقة الطردية التي تلازم معدل نمو العائدات النفطية ونمو الفائض التجاري وهو ما يظهره الشكل التالي:

الشكل (12): العلاقة بين العائدات النفطية والميزان التجاري للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000 ــ 2010

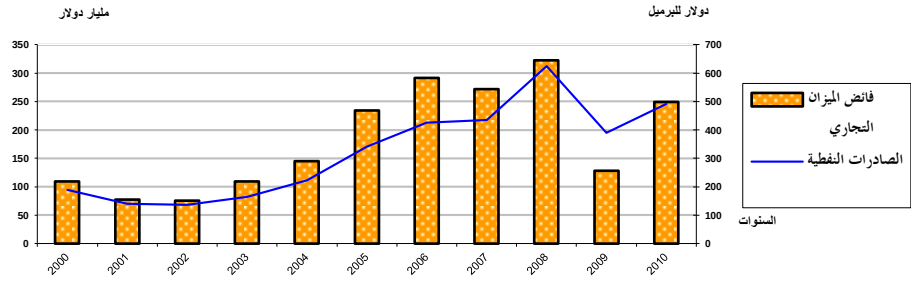

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.

لقد سجل الميزان التجاري للدول العربية فائضا على طول فترة الدراسة ، ولكن هذا الفائض عرف تذبذبا بين الارتفاع والنزول تبعا لتغير العائدات النفطية ، فبينما سجلت سنتي2001 و 2002 انخفاضا في فائض الميزان التجاري بمعدل 29% و2% على التوالي ، والذي تزامن كذلك مع المعدل السلبي الذي شهدته معدل نمو العائدات النفطية خلال هاتين السنتين ، إلا أنه سجل منحى تصاعديا خلال الفترة 2003 ــ 2006 منتقلا من مستوى 109.82مليار دولار سنة 2003 إلى مستوى 322.8 مليار دولار خلال سنة 2008 ، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 38.78% في المتوسط وذلك تزامنا مع المنحى التصاعدي الذي شهدته العائدات النفطية خلال نفس الفترة في أعقاب الارتفاع المستمر الذي شهدته أسعار النفط ، ولقد سجلت سنة 2008 أعلى قيمة للفائض في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة والتي تناسب مع أعلى قيمة مسجلة للعائدات النفطية ، في حين أدى انخفاض العائدات النفطية لسنة 2009 إلى انخفاض موازي في الفائض المحقق للميزان التجاري بأكثر من 60% وليرتفع مرة أخرى في عام 2010 ليبلغ 249,28 مليار دولار ، وذلك تماشيا مع ذات التطورات التي شهدتها العائدات النفطية للدول العربية خلال ذات السنة.

ومن خلال هذا التحليل تبرز قوة العلاقة الطردية المباشرة بين الميزان التجاري والعائدات النفطية ، حيث أن أي تغير يطرأ على أسعار النفط سلبا أو إيجابا لابد أن ينعكس وبنفس الاتجاه على العائدات النفطية وبالتالي على الميزان التجاري للبلدان العربية المصدرة للنفط.

د ــ العائدات النفطية والموازنة العامة: يلعب النفط دورا أساسيا في الموازنة العامة للدول العربية ، حيث يظهر الجدول رقم() أن سلوك الموازنة العامة يتطور تبعا لسلوك تطور العائدات النفطية.

الشكل (13): تطور العائدات النفطية والموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000 ــ 2010.

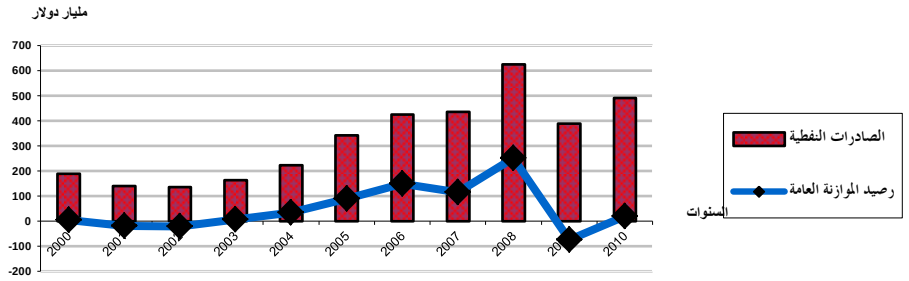

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.

وفقا للشكل أعلاه أخذت المالية العامة للبلدان العربية اتجاها تنازليا متلازما مع هبـــوط العائدات النفطية خلال عامي 2001 و 2002 ، إذ بلغ عجز الموازنة العامة خلال هاتين السنتين ما يقدر بـــ 17.9 و20.19 مليار دولار على التوالي ، وبعد الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2003 ــ 2008 والتي ترتبت عنها زيادات ملموسة في العائدات النفطية ، تحققـــت فوائض هامة للميزانيات العامة خلال هذه الفترة منتقلة من مستوى6.37 مليار دولار سنة 2003 إلى مستوى 250.5 مليار دولار سنة 2006 . ولقد سجلت سنة 2008 أعلى فائض في الموازنـــة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000 ــ 2008 والذي قدر بمستوى 250.5 مليار دولاروهو مـــا يزيد عن ضعف ما تحقق في سنة 2007 ، وقد تزامن ذلك مع المستوى الكبير الذي حققتـــه العائدات النفطية خلال نفس السنة والذي بلغ مستوى 623.9 مليار دولار. وعندما انخفضـــت العائدات في عام 2009 صاحب ذلك تحول الفائض إلى عجز بمقدار ــ 73,98 مليار دولار خلال ذات العام ، وعند ارتفاع العائدات النفطية مرة أخرى خلال عام 2010 بنســـبة27.5 %فقـــد عادت ميزانيات الدول العربية لتسجل فائضا قدره 20,56 مليار دولار خلال نفس العام ، ومن خلال ما سبق تتبين لنا الأهمية الكبيرة لقطاع لنفط في تمويل الموازنة العامة للدول العربية كمـــا تبرز لنا العلاقة الطردية المباشرة التي تجمع الموازنة العامة بالعائدات النفطية .

الشكل (14): العلاقة بين العائدات النفطية والموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة 2000 ــ 2010

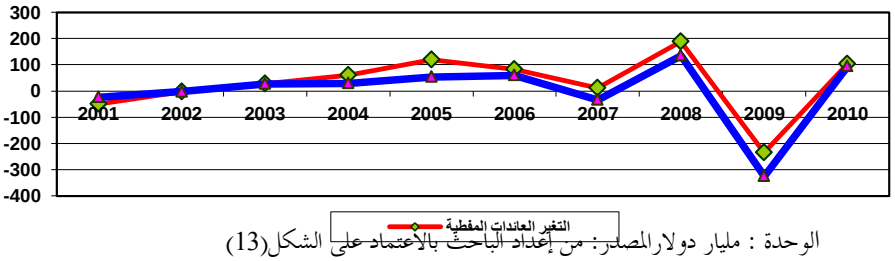

الوحدة : مليار دولار المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الشكل(13)

خاتمة : تتبوأ الدول العربية مكانة مرموقة على خارطة النفط العالمية ، وما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط ،

وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية ، كما تبرز أهمية النفط العربي عالميا باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الآفاق المستقبلية ، وسيعتمد حشد ذلك الاستثمار اعتمادا كبيرا على سياسات الإنتاج والاستثمار الخاصة بالدول الرئيسية المنتجة ، وبهذا فإن البلدان العربية تقع على التزامات كبرى. كما يمثل النفط أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية فهو يمثل أهم مصدر للدخل القومي للدول العربية النفطية والذي تشكل العائدات النفطية فيه العمود الفقري لاقتصاديات هذه البلدان والمحرك الأساسي لعملية التنمية فيها.

لقد أدى الاتجاه التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة 2002 ـ جويلية 2008 إلى انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية والتي شهدت ارتفاعا كبيرا مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات ، وهو ما انعكس في نهاية المطاف على الآداء الاقتصادي للدول العربية من خلال التطور الكبير في الناتج المحلي الوطني والصادرات الإجمالية ، بالإضافة إلى رصيد الميزان التجاري ، والموازنة العامة. لكن خلال الفترة الممتدة بين جويلية 2008 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2009 أظهرت أسعار النفط تقلبات استثنائية وانخفاضات حادة متأثرة بتفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية وهو ما أدى إلى انخفاض العائدات المتأتية من تصدير النفط ، الأمر الذي أدى إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية التي سبق ذكرها ، ومع بدء ظهور مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة بدأت أسعار النفط في لانتعاش ومواصلتها للمسار التصاعدي وهو ما أسهم في عودة العائدات النفطية العربية إلى الارتفاع مماأسهم في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية لها.

قائمة المراجع:

1 ــ جميل الطاهر ، دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية : الاستهلاك والعائدات البترولية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد111 ، المجلد 30 منظمة الأقطارالعربية المصدرة للبترول ، الكويت ، خريف 2004.

2 ــ International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook 2009

3 ــ مظفر البرازي ، الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية : واقعه وآفاقه ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 34 ، العدد 124 ، شتاء 2008.

4 ــ فاتح بيرول ، الأفاق المستقبلية للطاقة العالمية: الانعكاسات على النمو وفرص الاستثمار في الشرق الأوسط ، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج ، الإمكانيات والقيود ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، طبعة الأولى ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2007.

5 ــ منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبك» ، تقارير الأمين العام ، التقارير الشهرية لأسواق النفط.

6 ــ حسام الدين محمد ، المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد 20 ، غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن ، 2008.

7 ــ كريستوف آلسوب وبسام فتوح ، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(2ــ 2) ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد136 ، المجلد37 ، (أوابك) ، شتاء2011.

8 ــ كريستوفر آلسوب وبسام فتوح ، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية

(1ـــ2) ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 135 ، المجلد 36 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، خريف2010.
9 ـــ حبيب محمود ، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) ، العدد (2) ، سوريا ، 2007.
10 ـــ سمير التنير ، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا ، دار المنهل ، لبنان ، 2007.
11ـــ الإدارة الاقتصادية لأوابك ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد 128 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، شتاء 2009.